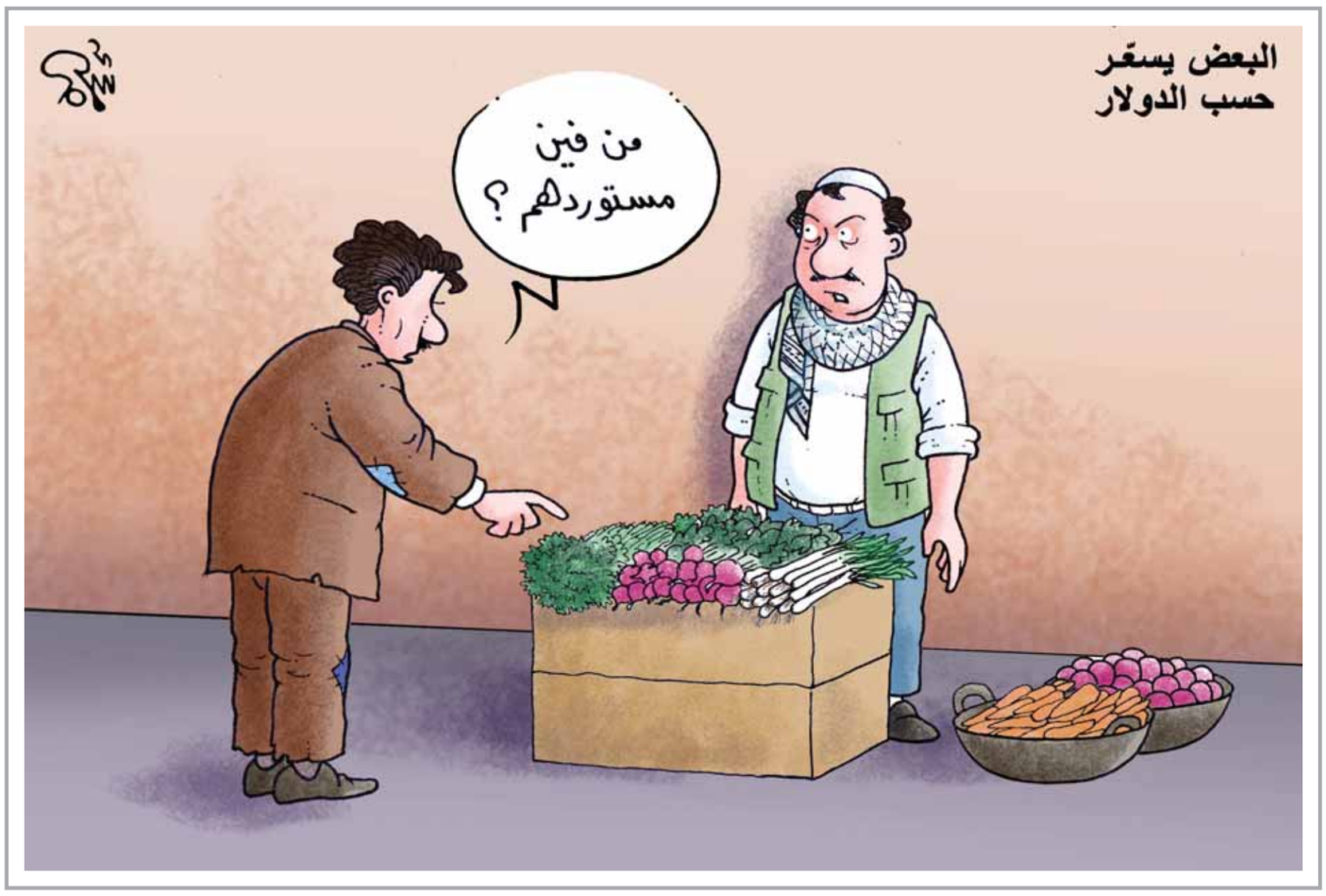

محافظ اللاذقية ينذر مجلس المدينة بالتوقيف عن العمل إن لم تظهر نتائج العمل خلال أسبوع

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم في تصريح لـ«الوطن» ضرورة متابعة مجلس المدينة للواقع الخدمي وتنفيذ المهام الموكلة لكل مديرية عبر المتابعة الميدانية والجادة بشكل يومي، محذراً من أي تقصير في العمل البلدي.

وخلال اجتماعه مع رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي لمجلس مدينة اللاذقية، قال السالم إن المواطنين ينتظرون تحسين الخدمات عبر تنفيذ كل مديرية لمهامها، ما ينعكس إيجاباً على الواقع الخدمي بشكل عام.

وحدد السالم مهلة أسبوع لتقييم العمل البلدي، قائلاً: «نريد أن نرى نتائج إيجابية تنعكس على أرض الواقع خلال أيام أقصاها نهاية الأسبوع الحالي، وفي حال لم يحدث ذلك سيتم توقيف المجلس عن العمل حتى ظهور نتائج الانتخابات المقبلة وتعيين مجلس جديد لمدينة اللاذقية».

وأضاف السالم: إن المحافظة تنتظر ظهور نتائج إيجابية لمجمل الجوانب الخدمية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب ذات الأولوية في الحياة اليومية للمواطنين، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي من العمل في المحافظة هو خدمة الناس أولاً وأخيراً.

وبعد جولة له في عدة أحياء بمدينة اللاذقية، شدد السالم على ضرورة متابعة واقع النظافة ومعالجة الساحات والفراغات ضمن حي الرمل الجنوبي، وبيان الوضع التنظيمي ومعالجة الإشغالات وإنهاء ملف الشاطئ المفتوح الممنوح لمديرية السياحة، مشدداً على العمل لتشمل الخدمات جميع مناطق الحي ومحيطه.

ووجه محافظ اللاذقية ملاحظات عدة حول سير العمل في مناطق مختلفة من المدينة، مؤكداً ضرورة توثيق الأعمال المنفذة وتوصيفها بشكل دقيق لتسهيل متابعتها ومراقبتها وخاصة في مجال صيانة الطرقات، مطالباً مديري دوائر المجلس بممارسة مهامهم بالشكل المطلوب والتواصل معه مباشرة في حال وجود أي معوقات في تنفيذ مهامهم، وعن المخالفات في المدينة، ركز السالم على معالجة أي مظاهر تعدٍ على المُلك العام، مشدداً على ضرورة أن تكون الطوابق الأخيرة في التراخيص الجديدة مائلة لمنع المخالفات فيها بالمستقبل، منوهاً بجهوزية آليات مديرية الخدمات الفنية لتقديم المؤازرة عند معالجة أي مخالفة بناء.

أشخاص متزوجون لكن السجلات الرسمية تقول غير ذلك!

أحمد لـ«الوطن»: أصبح بالإمكان الحصول على البيانات حاسوبياً ومن دون مراجعة المديرية

| الوطن - خالد خالد

أكدت مديرة الأحوال المدنية بالقنيطرة منى أحمد انتهاء معاناة أبناء الريف الجنوبي من المحافظة من مراجعة المديرية في مدينة البعث لاستخراج الوثائق التي يحتاجونها بعد أن تم تفعيل شبكة 3G لدى أمانة السجل المدني في الخشنية، مبينة أنه أصبح بإمكان المواطنين استخراج البيانات حاسوبياً من الأمانة نفسها من دون عناء مراجعة المديرية إضافة إلى إمكانية إدخال واقعات المحور الثالثة تخفيفاً عن المواطن في الحصول على وثائق الأحوال المدنية ومن دون الرجوع للمديرية.

وأشارت أحمد إلى إنجاز خطوة جديدة تمثلت بإدخال سجلات أبناء محافظة القنيطرة الموجودة بأمانة السجل المدني بالكسوة حيث بإمكان أبناء المحافظة بالمنطقة المذكورة الحصول على كل الوثائق المتعلقة بهم والوقوعات الطارئة من دون الحاجة لمراجعة المديرية، منوهة بخطوة سبقتها في هذا المجال حيث أيضاً تم إدخال جميع سجلات أبناء القنيطرة بأمانة سجل قطنا على حاسوب المديرية.

وحول كثرة الشكاوى من أبناء محافظة القنيطرة حول توزعهم على أكثر من أمانة للسجل المدني وعدم ربطها حاسوبياً مع المديرية الأم وغياب الواقعات التي تطرأ على حياتهم الاجتماعية من زواج أو طلاق أو وفاة..... وغيرها من الوقوعات، التي لا يتم إنزالها على الحاسب وغير مؤتمتة وبالتالي على المواطن مراجعة الأمانة التي يتبع لها للرجوع إلى السجل الأساسي المسجل عليه قيده وما طرأ عليه من مستجدات وبالتالي أعباء إضافية يدفعها جراء مراجعته تلك الجهة، بيّنت مديرة الأحوال المدنية الجهود المبذولة من وزارة الداخلية في التخفيف من الأعباء على المواطنين ومراجعة أكثر من جهة وأمانة وذلك عبر ربط جميع الأمانات حاسوبياً، وهذا الإجراء من المتوقع المباشرة به مطلع العام الجديد والذي يهدف بالدرجة إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين والحصول على الوثائق المطلوبة بكل يسر وسهولة وبأقصر وقت ممكن ومن دون نقص بالمعلومات.

وتجدر الإشارة إلى وجود معاناة كبيرة لأبناء محافظة القنيطرة الذين يتوزعون على ٥٢ أمانة للسجل المدني بمحافظات القطر أغلبيتها بريف دمشق ودرعا، حيث نجد أن البعض لديه بطاقة عائلية ولكن حاسوبياً الوثائق تقول إنه غير متأهل بسبب عدم إدخال واقعة الزواج، كما أن هناك كثيراً من العوائل وعند استصدارها بياناً عائلياً يتبين لها عدم تسجيل واقعة الولادة للأولاد على الحاسب، الأمر الذي يستدعي من الأهالي مراجعة مديرية الأحوال المدنية بالقنيطرة لإنزال البيانات على الحاسب، والأمثلة كثيرة لا يتسع المجال لذكرها.

كي لا تكون ورشة الأشغال المركزية «قط من خشب»

بوريش: نبدأ بالتنبيه وننتهي بإلغاء الترخيص لأصحاب الأكشاك المخالفة

٧ عمال فقط ونقص في المعدات!

| محمود الصالح

بدأت ورشة الإشغالات المركزية التي أحدثتها محافظة دمشق مؤخراً بهدف إزالة جميع أنواع المخالفات في المدينة، وبهدف توحيد الجهود في هذا الإطار وتحديد المسؤولية في هذا العمل، الذي بقي سنوات طويلة دون نتيجة.

وبالرغم من الحماس الكبير الذي يبديه محافظ دمشق لإنجاح عمل هذه اللجنة، وما يعوله عليها من نتائج في وضع حد نهائي للإشغالات التي تغص بها شوارع العاصمة. إلا أنه لم يتم توفير إمكانيات نجاح هذه الورشة من آليات وأدوات وعمال، فمن غير المنطقي أن تخصص بسبعة عمال واغلبهم من كبار السن والمرضى، وكأن المحافظة تريد هذه الورشة «قط من خشب».

«الوطن» تابعت عمل الورشة ميدانياً في اليوم الأول فتعقبنا أثر عمل الورشة في منطقة البرامكة، ووجدنا أنها قامت ابتداء من دوار الجمارك وصولا إلى وكالة سانا بإزالة تجاوزات الأكشاك التي تمددت لتتحول إلى أكبر من السوبر ماركت، وكذلك حال البسطات التي تجاوز البعض منها على الشوارع ولم يكتف أصحاب الإشغالات بأخذ الأرصفة كاملة بل نزلوا بها إلى الشارع كما هو واضح في جدار وكالة «سانا».

وخلال وجودنا في تلك المنطقة سمعنا البعض من أصحاب البسطات والأكشاك يتهامسون أن هناك من اخبرهم من البلدية بقدوم هذه الحملة لذلك ضيضب البعض التجاوزات قبل وصول الورشة، ولم تتم مصادرة البضاعة واكتفت الورشة بحجز أشباك حديدية وستاندات حديدية وشوادر، دون التعرض للبضاعة.

تواصلنا مع رئيس ورشة الإشغالات المركزية في محافظة دمشق هيثم بوريش الذي أفادنا أن هذه الحملة الأولى لورشة إزالة الإشغالات في محافظة دمشق والتي تلقى كل الدعم والاهتمام من المحافظة، ووضعنا خطة عمل تبدأ من مركز المدينة والانطلاق إلى الأطراف، وهذه الحملة لن تكون مؤقتة بل ستكون دائمة، حتى القضاء على ظاهرة الإشغالات في دمشق، وتعتمد الورشة سياسة الخطوة خطوة، حيث يتم اخذ أسماء الأكشاك المرخصة في كل نطاق بلدية، ويتم تنبيه أصحاب الأكشاك بإزالة كل التجاوزات، وكذلك تنبيه أصحاب البسطات، وفي اليوم التالي تعود الورشة إلى نفس المكان الذي تم تنبيه هؤلاء فيه، وكل من لا يلتزم بإزالة المخالفة يتم تنظيم الضبط اللازم بحقه وحجز الأدوات التي يستخدمها في وضع الإشغالات دون التعرض للبضاعة، وفي حال التكرار يتم حجز البضاعة، وعندما يصل عدد التكرار إلى عشر مرات يتم إلغاء ترخيص الكشك نهائياً.

ومع بداية هذا الأسبوع نقوم بإزالة الإشغالات في البرامكة في شارع فلسطين والشارع الموازي، وكذلك منطقة الفحامة، كما قمنا أمس بجولة على مدخل المدينة الجنوبي باتجاه درعا وتم إنذار أصحاب الإشغالات لإزالتها، واليوم سيتم التأكد من إزالة هذه الإشغالات وفي حال لم يتم ذلك سيتم تنظيم الضبط اللازم وفق القرار ٥٧٣ لعام ٢٠١٩ الصادر عن المكتب التنفيذي في محافظة دمشق بحق المخالفين، وعن الإمكانات المتوافرة لدى الورشة أكد بوريش أن هناك سيارتي شحن وسط إضافة إلى ببك آب صغير، وهي بكل تأكيد غير كافية لمواكبة عمل الورشة نظراً للحجم الكبير للإشغالات التي تنتشر في أغلب شوارع دمشق، مضيفاً: إزالة هذه الإشغالات تحتاج إلى مواكبة يومياً، أي إن المنطقة التي تمت إزالة الإشغالات فيها تحتاج إلى العودة إليها دائما، لأن الشاغلين يعودون في اليوم التالي إلى المخالفة، لأن هناك قناعة لديهم أن هذه الحملة انتهت، وهذا غير صحيح.

وأشار إلى عدم توافر سوى سبعة أشخاص، ولا نمتلك أي أدوات لازمة للعمل من مقصات للحديد وغيرها، متبعاً: عندما نحاول الاستعانة بالبلدية المختصة التي تقوم بإزالة الإشغالات في نطاق عملها لا تقدم لنا أي إمكانية من قبلها بسبب إما عدم توافرها لديهم أو تعطل هذه الأدوات، وبالتالي يجب أن تكون مستلزمات عمل هذه الورشة متكاملة حتى تحقق أهدافها، كما يقدم قسم شرطة المحافظة عناصر المؤازرة لعملنا، لكن عددهم غير كاف، ونحتاج إلى عدد أكبر، لأن هناك اعتراضاً من أصحاب هذه الإشغالات، قد يصل إلى حد الاعتداء على عناصر الورشة.

٢٧٣,٣ مليون ليرة رسوم عقارية مستوفاة منذ بداية العام بزيادة ٤٢ بالمئة عن العام الماضي

دادوخ لـ«الوطن»: ليس لنا سلطة للتأكد من السعر الحقيقي للعقار والقيم المالية المخمنة للعقارات بعيدة عن الأسعار الرائجة

| حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير المصالح العقارية بحمص زوار دادوخ لـ«الوطن» أن قيمة الرسوم العقارية المستوفاة والمحصلة بالمديرية على اختلاف أنواعها (عقارية ومالية وإعادة إعمار وغيرها) في المدينة والريف بلغت نحو٢٢٧٣,٣ مليون ليرة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشرين الثاني، محققة زيادة بنحو٤٢ ٪ مقارنة بالمحصل لذات الفترة من عام ٢٠١٨ الفائت والبالغة ١٩٢ مليون ليرة حينها.

ولفت إلى أن العمل بالخدمة العقارية في المديرية ازداد بشكل تصاعدي منذ بداية الأزمة في المحافظة وذلك من ناحية الإحصائيات بنسبة تصل إلى ٦٠ ٪ مقارنة بعمل المديرية ما قبل الأزمة، موضحاً أن عدد العقود العقارية المؤتمتة والموثقة لكافة مكاتب التوثيق العقاري على اختلاف أنواعها في المديرية منذ بداية العام الحالي وصلت إلى ٢١٥٦٧ ألف عقد، وبلغ عدد البيانات المساحية المسلمة لأصحابها ١٥٦٢٣ بياناً، وعدد الصور المصدقة عن المخططات الإفرازية المسلمة لأصحابها ٢٢٦٣٥ وعدد التكاليف الفنية المفتتحة لدى المكتب الفني في دائرة المساحة ١١٠٥٧ تكليفاً وعدد التكاليف الفنية المسندة إلى عقد موثق لدى مكتب التوثيق ٥٢٥٠ وعدد التكاليف الفنية غير المسندة إلى عقد موثق ٥٧١٩ وعدد التكاليف الفنية المنفذة والمودعة إلى دائرة السجل العقاري ٧٩٠٨ تكاليف وعدد التكاليف الفنية المتوقفة لحاجتها للكشف الفني ١٥٦٦ تكليفاً.

وبين دادوخ أن المديرية تقوم بتحصيل الرسوم العقارية من العقود إما على البدل المذكور بالعقد أو عن طريق القيمة المالية المخمنة للعقار بحسب أيهما أكبر، مشيراً إلى أن المديرية ليس لها سلطة على الإطلاق للتأكد من السعر الحقيقي للعقار باعتبار أنه اتفاق رضائي بين طرفي العقد، مع العلم أن هناك لجاناً في مديرية المالية تعتبر مسؤولة عن تخمين سعر العقار ومن المفروض عليها أن تقوم بتخمين أسعار العقارات الحقيقية بحسب الأسعار الرائجة أو قريبة منها، موضحاً أنه في كثير من الأحيان هناك عقود تكون أسعار بدل القيمة المالية المخمنة لها بعيدة جداً عن الواقع والأسعار الرائجة، وعلى سبيل المثال هناك بعض العقارات بالمنطقة العقارية الأولى في حي الإنشاءات تم بيعها ببدل نحو ٥٠ ألف ليرة مع العلم أن سعرها الحقيقي بحسب الرائج تصل إلى نحو ١٠٠ مليون ليرة، وهذا ما يؤثر سلباً على خزينة الدولة نتيجة لضياع رسوم عقارية كبيرة على الخزينة، مشدداً على ضرورة تفعيل لجان المالية للحد من هذه الظاهرة والعمل على تخمين العقارات بحسب الواقع والأسعار الرائجة قدر الإمكان، لافتاً إلى أن نسبة البيوعات زادت بحوالي ٦٠ ٪ منذ بداية الأزمة وحتى العام الجاري مقارنة بها ما قبل الأزمة.

وبين دادوخ أن عدد العقارات المؤتمتة في المديرية وصلت إلى ٢٦ ألفاً و٣٤٢ عقاراً منذ بداية العام الجاري، لافتاً إلى أن المديرية قامت بفهرسة أكثر من ٤٢٠ منطقة عقارية بالمدينة والريف، موضحاً أنه تم الانتهاء من فهرسة مناطق حمص الست العقارية بالإضافة إلى جميع قرى المركز التي تتبع لمديرية حمص والبالغ عددها ١٣٧ قرية، كما تمت فهرسة كامل المناطق العقارية التي تتبع لدائرتي المخرم وشين العقاريتين والبالغ عددها ما يزيد على ١١٦ قرية، وتمت فهرسة ما يزيد على ١٥٠ قرية ومنطقة عقارية أي بما يعادل نحو٩٠ ٪ من القرى التابعة لدائرتي تلكلخ والقصير، ويتم حالياً العمل على فهرسة المناطق العقارية في كل من دائرتي الرستن وتدمر العقاريتين، منوهاً إلى أنه يوجد حالياً نحو٦٦ منطقة عقارية وقرية لم تتم فهرستها.

وأكد أن جميع الدوائر الفرعية للمديرية بالخدمة وتقوم بأداء مهامها باستثناء دائرتي تدمر والرستن يتم حالياً تقديم الخدمة العقارية إلى أهاليهما في مبنى مديرية حمص، كاشفاً أنه تم مؤخراً تأمين مقر للدائرة العقارية في مدينة الرستن مقدم من مجلس مدينة الرستن لإعادة تفعيل الخدمة العقارية فيها، ويتم حالياً العمل على تجهيز المقر بمختلف التجهيزات الفنية والحاسوبية، وسيتم وضعه بالخدمة وبدء العمل فيه مطلع العام القادم، مضيفاً: إنه بالنسبة للدائرة العقارية في تدمر فقد تم تأمين جميع السجلات العقارية وتم نقلها إلى مدينة حمص والمحافظة عليها ريثما تتم إعادة تأهيل الدائرة وتفعيل الخدمة فيها.

- ازدياد نسبة البيوعات بنحو٦٠ بالمئة حالياً مقارنة بها ما قبل الأزمة
- أتمتة أكثر من ٢٦ ألف عقار وفهرسة ٤٢٠ منطقة عقارية بالمدينة والريف

مؤسسة الإسكان.. تسليم ١٦٠ شقة نهاية العام في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

تعثر منذ العام ٢٠١٣ تنفيذ العديد من المشاريع السكنية بحماة، التي اكتتب عليها المواطنون وخصوصاً الشباب الراغبين بالزواج، لدى فرع المؤسسة العامة للإسكان، ما جعل أحلام المكتتبين بالحصول على مسكن لائق وبسعر مقبول، خلال المدد العقدية التي أعلنتها المؤسسة لتسليم الشقق لأصحابها تتلاشى وتذهب أدراج الرياح!.

وحول الموضوع بيَّنَ رئيس مجموعة الإسكان بحماة فؤاد دردر أن ثمَّةَ مشاريع سكنية عديدة قيد التنفيذ اليوم في حي ضاحية الوفاء شرق شمال حماة، وحي ذي قار الذي سيجرى تسليم ١٦٠ شقة سكنية منه حتى نهاية العام الجاري.

وأوضح دردر أنه يوجد في ضاحية الوفاء ١٣ عقداً بدأت أعمالها منذ عام ٢٠١٠ وتوقفت عن العمل في العام ٢٠١٣ بسبب الأحداث الأخيرة وإن هذه العقود تضم سكناً شبابياً وعملياً وادخارياً وأنه تمت إعادة العمل في هذه المشاريع في عام ٢٠١٧ بعد فسخ العقود مع المتعهدين الذين لم يعودوا لبدء العمل وتجهيز أضابير فنية جديدة والإعلام عن تنفيذ المشاريع حيث تعهدت الشركة العامة للبناء بتنفيذ ٦ أبراج ادخار وبلغت نسبة تنفيذها ٣٠ بالمئة إضافة لتعهدها بتنفيذ ٤ أبراج شبابية على حين رست أيضاً مناقصة على الشركة العامة للطرق والجسور بتنفيذ ٤ أبراج عمالية إضافة لعقد مع متعهد خاص لتنفيذ ٣ أبراج عمالية.

ولفت دردر إلى أنه يجري حالياً العمل على إعلان تنفيذ ١٠ أبراج ادخار و٤ أبراج شبابية جميعها في ضاحية الوفاء.

وبالنسبة للمشاريع السكنية في ذي قار فهي تتألف من ٣ أبراج وتعمل المؤسسة على تخصيص ١٦٠ مسكناً في كل برج وتم تخصيص ٦٠ مسكناً كمرحلة أولى وبدء العمل على تخصيص ٩٨ مسكناً بالسكن الشبابي كمرحلة ثانية وذلك حتى نهاية العام الجاري حيث بلغت نسبة تنفيذ الأعمال فيها ٩٥ بالمئة هيكلاً و٣٠ بالمئة إكساء، متوقعاً أن تسلم المؤسسة العامة للإسكان الشقق للمكتتبين خلال سنة ونصف السنة.

وأكد دردر أن جميع المشاريع التي كانت متوقفة عن العمل هي الآن قيد التنفيذ وأن الأعمال تجري بوتيرة جيدة وضمن المدة القانونية للعقد.